

التاريخ: ١٤٤٢/٠٩/٢٣

الموافق: ٢٠٢١/٠٥/٠٥

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن الفترة المالية ٢٠٢٠/٠١/٠١ - ٢٠٢٠/١٢/٣١

السادة / الشركة الخليجية للاستثمار البترولي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية للشركة الخليجية للاستثمار البترولي وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة ٢٠٢٠/٠١/٠١ - ٢٠٢٠/١٢/٣١ وهو يتضمن أربعة بنود على النحو الآتي:-

أولاً : أعمال هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرت ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

ثانياً : قرارات هيئة الرقابة الشرعية :

لم تقم هيئة الرقابة الشرعية للشركة بإصدار أية قرارات خلال الفترة.

ثالثاً : السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

لم تقم هيئة الرقابة الشرعية للشركة باعتماد أية سياسات وإجراءات لمنتجات وأنشطة للشركة خلال الفترة.

رابعاً : الرأي النهائي :

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكيدات التي حصلنا عليها فإننا نعتقد:

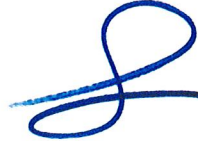
١. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ تمت في الجملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، عدا القروض التي تمت مع البنوك التقليدية في فترة سابقة وقد وعدت الشركة بالتخلص منها في أقرب وقت.

والحمد لله رب العالمين ،،

عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. علي إبراهيم الراشد



عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. عصام خلف العنزي



رئيس هيئة الرقابة الشرعية
أ.د. عبدالعزيز القصار

